الأمم المتحدة

E/C.19/2017/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 January 2017
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة السادسة عشرة
نيويورك ٢٤ نيسان/أبريل – ٥ أيار/مايو ٢٠١٧
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
تنفيذ المجالات الستة التي كُلّف المنتدى الدائم بولاية بشأنها في ضوء إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

تجميع للمعلومات الواردة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

هذا التقرير عبارة عن تجميع للردود الواردة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الاستبيان الذي أعدته أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية بشأن الإجراءات المتخذة أو المقررة المتعلقة بالشعوب الأصلية من أجل تحديد الممارسات الجيدة وتعميمها. وسيتاح الاستبيان والردود الكاملة الواردة من تلك المؤسسات على الموقع الشبكي المخصص للدورة السادسة عشرة للمنتدى الدائم (https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/unpfii-sessions-2/sixteenth-session.html).

* E/C.19/2017/1.

080217 030217 17-01258 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – في إطار التعاون المستمر بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنتدى الدائم المعني بالشعوب الأصلية، طلب المنتدى الدائم بواسطة استبيانٍ تزويده بمعلومات عن أعمال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع الشعوب الأصلية[(١)]. واعترف المنتدى الدائم في دورته الخامسة عشرة بمساهمات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما فيها حقوق الشعوب الأصلية، ورحب بمشاركة تلك المؤسسات في دورات المنتدى المقبلة[(٢)].

٢ – وتلقت أمانة المنتدى الدائم ردودا خطية على الاستبيان الموجه إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن الإجراءات المتخذة والمقررة المتعلقة بالشعوب الأصلية. ووردت ردود على الاستبيان من مؤسساتٍ في الأرجنتين وأستراليا والفلبين وكندا وكينيا ونيكاراغوا ونيوزيلندا. وأفادت مؤسسات أخرى أنها ستقدم ردودها في وقت لاحقة. وستتاح جميع الردود الواردة على الموقع الشبكي المخصص للدورة السادسة عشرة للمنتدى الدائم (https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/unpfii-sessions-2/sixteenth-session.html).

٣ – وتضمن الاستبيان أسئلة حول ثلاثة مجالات رئيسية هي: توصيات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وتعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية، ومتابعة المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية لعام ٢٠١٤.

(١) أُرسل الاستبيان إلى ٧٥ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من المؤسسات المعتمدة لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، منها ٢٣ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و ٢٧ في أفريقيا، و ١٩ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٦ في أوروبا. وتم اختيار المؤسسات المشارِكة بناء على المعايير التالية: ’أ‘ المشاركة في دورات المنتدى الدائم السابقة؛ ’ب‘ تقديم الردود على استبيان عام ٢٠١٦؛ ’ج‘ البلدان التي تقطن بها شعوب أصلية، بما في ذلك الشعوب تصف نفسها بالشعوب الأصلية. ووردت ردود من ٧ مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان (الأرجنتين وأستراليا والفلبين وكندا وكينيا ونيكاراغوا ونيوزيلندا). وأفادت مؤسسات أخرى أنها ستقدم ردودها في وقت لاحق. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات التفصيلية عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الموقع الشبكي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (http://nhri.ohchr.org/EN/Pages/default.aspx).

(٢) E/2016/43، الفقرة ٢٣.

ثانيا – ردود المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف – توصيات المنتدى الدائم: الشعوب الأصلية: النزاع والسلام والتسوية

٤ – وفقا لموضوع دورة المنتدى الدائم لعام ٢٠١٦ ”الشعوب الأصلية: النزاع والسلام والتسوية“[٣]، طُلب من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقدم معلومات عن أساليب عملها في القضايا المتعلقة بالنزاع والسلام والتسوية ذات الصلة بالشعوب الأصلية.

٥ – وبناء على طلب ستة من مجتمعات مابوتشي في الأرجنتين، عقد القاضي الاتحادي لمقاطعة تشوبوت جلسة حوار لتسوية نزاع بشأن مسار خط سياحي للسكك الحديدية. وشارك في تلك الجلسة أمين مظالم الأمة بصفة مراقب/ضامن العملية، وركز مشاركته على تعزيز الآليات السلمية التي تشرك مجتمعات الشعوب الأصلية في تسوية النزاعات وإدارتها وعلى إبراز أهمية التشاور المسبق في تلك العمليات.

٦ – وتقر اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان بأنه لا تزال هناك أعمال كثيرة غير منجزة في العملية الوطنية للتعافي والمصالحة فيما يتعلق بمعاملة الشعوب الأصلية في أستراليا. وقد ذكر جميع مفوضي لجنة العدالة الاجتماعية السابقون والحاليون أن ممارسة نزع الملكية من السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس ودمجهم في المجتمع الأسترالي أثارت عددا من المشاكل المزمنة. واستنادا إلى تقرير اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان، فإن هناك حاجة عاجلة ولا يمكن إنكارها إلى تعافي مجتمعات الشعوب الأصلية من الأضرار التي تسبب فيها فصل أطفال الشعوب الأصلية عن أسرهم، وتشتيت تلك الأسر، والعنف الأسري، والإيداع في السجون، والانتحار، وإساءة استعمال الكحول والمخدرات. وعلى وجه الخصوص، تُبين الإحصاءات الحديثة في أستراليا أن نساء السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس يتعرضن للعنف العائلي بما يعادل ٣٢ ضعفا نسبة ما تتعرض له النساء من غير الشعوب الأصلية.

٧ – وأنشأت اللجنة الكندية لحقوق الإنسان العديد من الأدوات والموارد، منها ”مجموعة أدوات لتطوير عمليات مجتمعية لحل المنازعات في مجتمعات الأمم الأولى“. وتقدم اللجنة التدريب والدعم في مجال السياسات إلى مجتمعات الشعوب الأصلية والسلطات الحكومية التي تسعى إلى وضع السياسات وتحديد الإجراءات على الصعيد المجتمعي. وقد استُخدمت آلية تقديم الشكاوى التي أنشأتها اللجنة في محاولات إيجاد تسويات لمجموعة متنوعة من القضايا التي تمس الشعوب الأصلية أو تتطلب إشراكها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أصدرت المحكمة الكندية لحقوق الإنسان قرارات تؤيد شكاوى التمييز المنهجي ضد أطفال الشعوب الأصلية

(٣) المرجع نفسه، الفقرات ٤٩-٦٤.

في خدمات الرعاية. وقُدمت عدة شكاوى بشأن التمييز فيما يتعلق بشروط الأهلية للتسجيل بصفة ''هندي بحكم الحال'' عملا بقانون الهنود. ونجحت اللجنة أيضا في تمثيل المصلحة العامة في شكاوى أخرى تمس مجتمعات الشعوب الأصلية. وفي إحدى الحالات، أيدت المحكمة الكندية لحقوق الإنسان شكوى امرأة من الشعوب الأصلية مُنعت من الترشح لانتخابات رئاسة حكومة الأمة الأولى التي تنتمي لها عملا بقانون انتخابي تمييزي استبعد ترشيحها بناء على حالتها العائلية.

٨ - وتعتزم اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان القيام بتسوية المنازعات بسبل بديلة (الوساطة) بين المجتمعات المحلية المقيمة في الغابات (شعب أوغييك في منطقة تشيبكيتالي وشعب سنغوير في غابة ماو)، التي تطالب بمناطق تعتبرها أراضي أجدادها وموطنها الحالي، في حين أنها أُعلنت مناطق غابوية محمية. ومنذ عام ٢٠١٤، عقدت اللجنة الوطنية عدة اجتماعات تشاورية مع اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي، والدائرة الكينية للغابات، وحكومات المقاطعات المعنية، وممثلي مجتمعات الشعوب الأصلية في محاولة لإدارة المنازعات المحتملة بين تلك المجتمعات ودائرة الغابات. وعلاوة على ذلك، تشارك اللجنة الوطنية في الفريق القانوني الذي يطالب السلطات القضائية بتفسير حقوق أفراد شعب أوغييك المهددين بالإخلاء الدائم من أراضي أجدادهم في منطقة تشيبكيتالي الواقعة في جبل إلغون في مقاطعة بونغوما. وقد تعرض هذا المجتمع المحلي لعمليات إخلاء متكررة، كانت آخرها خلال موسم الأمطار في تموز/يوليه ٢٠١٦، حين أُحرقت ودُمرت بيوتهم وممتلكاتهم. ولا يزال كثيرون منهم يعيشون في الكهوف التي فروا إليها، ولو أن بعضهم عادوا إلى منازلهم وبدأوا في إعادة بنائها، على الرغم مما ينطوي عليه ذلك من انعدام الأمن بسبب احتمال التعرض للإخلاء مرة أخرى. وتُجري اللجنة الوطنية أيضا تحقيقات في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد مجتمعات الشعوب الأصلية.

٩ - وتقر المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في نيكاراغوا بأن السلام والهدوء عنصران لا غنى عنهما في تمكين الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي من تحقيق التنمية. وفي هذا الصدد، تفيد هذه المؤسسة الوطنية بأن حكومة نيكاراغوا شجعت على تنفيذ سلسلة من البرامج والمشاريع الاستراتيجية الرامية إلى استعادة حقوق الإنسان من أجل تحقيق السلام والتنمية في جميع أنحاء البلد. وعلى وجه الخصوص، ساعدت الاستراتيجية الإنمائية لساحل البحر الكاريبي ومنطقة ألتو وانكي بوكاي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ سكان شمال ساحل البحر الكاريبي على استرداد حقوقهم.

١٠ - وتقدم اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان خدمات الحماية والتنمية وخدماتٍ في مجال السياسات مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب الأصلية. وفي حين أن اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية هي الإدارة الحكومية المحددة التي لها الاختصاص الأساسي في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية في الفلبين، فإن اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان تتلقى أيضا عددا كبيرا من طلبات المساعدة. وتفيد هذه اللجنة أن العدد الأكبر من القضايا المتعلقة بالشعوب الأصلية يتركز في ميندناو، وبخاصة في كاراغا، وفي دافاو وجزيرة زامبوانغا. وفي عام ٢٠١٥، أدانت اللجنة القوات المسلحة الفلبينية وجيش الشعب الجديد التابع للحزب الشيوعي، إذ أفاد تقرير اللجنة أنهما ارتكبا ''العديد من الجرائم ضد مجتمعات لوماد المحلية في ميندناو''، ودعت اللجنة على وجه الاستعجال إلى الكف عن تلك الانتهاكات.

باء - توصيات المنتدى الدائم: المدافعون عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية

١١ - ستشمل الدورة التي سيعقدها المنتدى الدائم التركيز على المدافعين عن حقوق الإنسان الخاصة بالشعوب الأصلية. وقد طُلب من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقدم معلومات عن أعمالها المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان الخاصة بالشعوب الأصلية.

١٢ - وأفادت اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان أن المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان قام بزيارة إلى أستراليا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وأبرز المقرر الخاص في البيان الذي أصدره في ختام زيارته عدة شواغل بشأن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ومنها على الخصوص أن العديد منهم لا يزالون يواجهون عراقيل شديدة بالمقارنة مع المدافعين عن السكان غير الأصليين. ورأى المقرر الخاص أنهم يتعرضون للتهميش والحرمان من الدعم من جانب حكومات الدول والأقاليم، وهو وضع يتفاقم بسبب ميل الحكومات المركزية إلى التذرع بالنظام الاتحادي باعتباره يقيد قدرتها على تحمل المسؤولية عن تقديم الدعم للمدافعين عن حقوق الشعوب الأصلية. ومن المنتظر أن يقدم المقرر الخاص تقريرا إلى مجلس حقوق الإنسان عن زيارته القطرية إلى أستراليا في عام ٢٠١٧، ومن المتوقع أيضا أن يقوم المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية بزيارة أستراليا في العام نفسه.

١٣ - وتقدم اللجنة الكندية لحقوق الإنسان الدعم لأعمال المدافعين عن حقوق الإنسان بإقرارها وتشجيعها في البيانات العامة والخطب وبمنحها جوائز، ومن خلال إتاحة آلية لتقديم الشكاوى تتضمن الحماية من الانتقام بسبب رفع دعاوى التمييز. وعلى مر السنوات،

أشادت اللجنة بالأدوار التي تؤديها مختلف الشعوب الأصلية والمنظمات التي تمثلها في النهوض بحقوق الإنسان في مجتمعاتها المحلية.

١٤ - وباتباع نهج تشاركي، وضعت اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان سياسة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، وسوف تدعو الدولة إلى اعتمادها. وحتى الآن، قامت اللجنة الوطنية بتدريب مدافع واحد عن حقوق الإنسان من شعب سنغوير وعززت قدراته على الدفاع بفعالية عن حقوق شعبه. وتعتزم اللجنة الوطنية أيضا أن تدرب مدافعين عن حقوق الإنسان من مجتمعات أصلية أخرى. ومن المقرر عقد اجتماعات متواترة مع المدافعين عن حقوق الإنسان والجهات المسؤولة المعنية لمناقشة التحديات القائمة ورسم خارطة الطريق إلى الأمام من أجل توفير حماية فعالة لحقوق الإنسان الخاصة بتلك المجتمعات المحلية الأصلية. وأثناء التحقيقات العلنية التي أجرتها اللجنة بشأن انعدام الأمن في منطقة شمال ريفت فالي والمناطق الساحلية في كينيا في عام ٢٠١٥، تلقت اللجنة عرائض والتماسات من المدافعين عن حقوق الإنسان المنتمين لعدد من تلك المجتمعات الأصلية.

١٥ - وأفادت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في نيكاراغوا أنها في عام ٢٠١٦، نفذت ٢٥٠ نشاطا من أنشطة التوعية والتثقيف لتعزيز حقوق الإنسان، وأنها وسعت نطاق شبكة المكاتب المحلية التابعة لها في إطار دورها الرقابي خلال تلك السنة. وأفادت هذه المؤسسة أيضا أنها لم تتلق أي مطالبات تتعلق بالمضايقة أو الاضطهاد أو الاعتداء أو أي نوع من أنواع العنف فيما يتعلق بعمل مكاتبها المحلية العاملة باعتبارها جهات مدافعة عن حقوق الإنسان في نيكاراغوا.

١٦ - وتقوم اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان بتيسير الحوار بين المدافعين عن حقوق الإنسان الخاصة بالشعوب الأصلية وإدارات الدولة باعتبار ذلك آلية للانتصاف. وتفيد هذه اللجنة أنها تشدد على التدابير الوقائية، وأنها أيضا تقدم خدمات التحقيق والمساعدة القانونية والمالية في بعض الأحيان. وتشمل المسائل التي تناولتها اللجنة الشكاوى المقدمة من زعماء القبائل في بوكيدنون ضد القوات شبه العسكرية بشأن حادث مقتل أحد أولئك الزعماء. وأنشأت اللجنة مكتبا جديدا معنيا بقضايا الشعوب الأصلية للتركيز على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من منظور الشعوب الأصلية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وبتنسيق مع اللجنة الوطنية للشعوب الأصلية وإدارة الموارد الطبيعية والبيئية، قامت اللجنة بتيسير إجراء حوار تشاوري في مدينة بوتوان بين الشعوب الأصلية في جزيرة بونسون، وشركة كاراسكال للتعدين، وشركة مارسيفنترز للتعدين والتنمية. وتشمل الشواغل التي تمت مناقشتها التدهور

البيئي وتعدي أنشطة التعدين على أراضي الأجداد المملوكة للشعوب الأصلية في مانوبو – بونسون.

جيم – تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية

١٧ – تم اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٧. واحتفالا بالذكرى السنوية العاشرة للإعلان في عام ٢٠١٧، طُلب من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقدم معلومات لتقييم المكاسب والإنجازات التي تحققت في تنفيذه.

١٨ – وأفاد مكتب أمين المظالم في الأرجنتين أن تنفيذ برامج الاعتراف بملكية المجتمعات المحلية تختلف من محافظة إلى أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ مكتب أمين المظالم أيضا بإصدار المرسوم الوطني PEN 672/2016، الذي أنشئ بموجبه المجلس الاستشاري والتشاركي للشعوب الأصلية في جمهورية الأرجنتين بدون إجراء مشاورات واسعة النطاق، ولكن عدة اجتماعات ستُعقد لإتاحة الفرصة لمنظمات الشعوب الأصلية لتناقش القواعد التي ستنظم تنفيذ المرسوم. وأفاد مكتب أمين المظالم أيضا أن برنامجا صحيا وطنيا للشعوب الأصلية أنشئ ضمن وزارة الصحة. وعلى مستوى المحافظات، أُنشئت وزارةٌ لشؤون الشعوب الأصلية والتنمية المجتمعية في محافظة سالتا، كما أُنشئت أمانةٌ لشؤون الشعوب الأصلية في محافظة خوخوي. وفيما يتعلق بالتشريعات، اعتمدت الهيئة التشريعية لمحافظة نيوكين قانون التشاور المسبق لصياغة نصوص قانون الصحة لشعب مابوتشي.

١٩ – واضطلعت اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان بعدد من الأنشطة الهامة ذات الصلة بالترويج لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتنفيذه، منها وضع دليل عملي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن إعلان الأمم المتحدة، وإعداد دورة تعلمية بالاشتراك مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي شراكة مع المؤتمر الوطني لشعوب أستراليا الأولى، عقدت اللجنة سلسلة من جلسات الحوار للمجتمعات المحلية والجهات الحكومية ودوائر الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية بغية إذكاء الوعي بالإعلان وزيادة فهمه. وواصلت اللجنة أعمال الدعوة بواسطة التقارير المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وسندات ملكية الشعوب الأصلية وغير ذلك من السبل من أجل استعراض مدى امتثال التشريعات والسياسات والبرامج الحالية لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ودعت اللجنة إلى إدراج إعلان الأمم المتحدة في تعريف حقوق الإنسان الوارد في قانون حقوق الإنسان لعام ٢٠١١ (التدقيق البرلماني).

٢٠ - وتشترك اللجنة الكندية لحقوق الإنسان في رئاسة الفريق العامل المعني بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وذلك في إطار الرابطة الكندية لوكالات حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون، التي تعمل بوصفها منظمة جامعة للجان الاتحادية والإقليمية ولجان المحافظات المعنية بحقوق الإنسان في كندا. وقد أنشئ الفريق العامل لينظر في الكيفية التي يمكن بها لمؤسسات حقوق الإنسان في كندا أن تمضي قدما في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة. ويسدي الفريق العامل المشورة إلى أعضاء الرابطة الكندية لوكالات حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب الأصلية في كندا، ويقترح الأنشطة ذات الصلة التي يمكن للأعضاء الاضطلاع بها للنهوض بتلك الحقوق. وعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، استضاف الفريق العامل حلقة نقاش بشأن استراتيجيات النهوض بتنفيذ إعلان الأمم المتحدة باعتباره إطارا للمصالحة. وقام الفريق العامل أيضا بصياغة مجموعة من الاقتراحات المشتركة من أجل النهوض بحقوق الشعوب الأصلية في كندا وتعزيز إعلان الأمم المتحدة، ومنها الدعوة إلى إنشاء هيئة رقابة وطنية مستقلة لرصد تنفيذ الدعوات إلى العمل الواردة في تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة في كندا لعام ٢٠١٥. وخلال السنة الماضية، تم عرض مشروعي قانونين على البرلمان بشأن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة في كندا. وينص مشروع القانون C-262 على أن تتخذ الحكومة جميع التدابير اللازمة لضمان أن قوانين كندا منسجمة مع إعلان الأمم المتحدة. وينص مشروع القانون C-332 على أن يقوم وزير شؤون الشعوب الأصلية وشعوب الشمال بإعداد تقرير سنوي عن مدى وفاء كندا خلال السنة السابقة بالتزاماتها المتعلقة بإعلان الأمم المتحدة. ولم يصدر أي من المشروعين في صيغة قانون قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، حين قُدم تقرير اللجنة الكندية لحقوق الإنسان إلى أمانة المنتدى الدائم.

٢١ - واعتمدت اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان استراتيجية دعاوى المصلحة العامة للمطالبة بحقوق الشعوب الأصلية وتأكيدها، وبخاصة حقوق شعب أوغييك في أراضي أجداده المحمية بموجب المادة ١٠ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتسعى اللجنة الوطنية من خلال دعاوى المصلحة العامة إلى منع عمليات الإخلاء من منطقة تشيبكيتالي التي يهدَّد بها شعب أوغييك. ويتضمن دستور كينيا الصادر في عام ٢٠١٠ إطارا رائدا لحماية حقوق الأقليات والمجتمعات المهمشة في كينيا. وعلى الرغم من أن الدستور لا يشير تحديدا إلى الشعوب الأصلية، فإن أحكامه المشار إليها في هذه الوثيقة تمنح الشعوب الأصلية حماية تطابق المبادئ الواردة في إعلان الأمم المتحدة. وترد ولاية اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان في المادتين ٥٩ و ٢٤٩ من الدستور لكفالة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وضمان احترام المبادئ المبينة في المادة ١٠. وفي إطار هذا المسعى، تتولى اللجنة

الوطنية سلطة تلقي شكاوى الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والتحقيق فيها، والتماس الجبر المناسب عن تلك الانتهاكات، وتثقيف الناس بشأن حقوقهم، وإجراء البحوث وتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وكفالة وفاء الدولة بالتزاماتها الإقليمية والدولية بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى الحقوق المنصوص عليها في شرعة الحقوق، يصف الدستور أراضي الأجداد والأراضي التي تقطنها تقليديا مجتمعات تعيش على الصيد والقطف باعتبارها أراضي جماعية، وهو شكل من أشكال حيازة الأراضي المعترف بها في كينيا. كما سنت كينيا قانون الأراضي الجماعية لعام ٢٠١٦، الذي ينص على إطارٍ لتسجيل الأراضي الجماعية وإدارتها. وفي عام ٢٠١٥، في إطار الاستعراض الدوري الشامل، أوصت اللجنة الوطنية بأن تصدق الدولة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، وأن تتخذ خطوات لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وأن تصدر قانون الأراضي الجماعية وقانون إجراءات الإخلاء وإعادة التوطين، وأن تعمل على التنفيذ التام لقرار اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن قضية شعب إندورويس وقانون توفير الوقاية والحماية والمساعدة للنازحين داخليا والمجتمعات المحلية المتضررة.

٢٢ - ورحبت اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان بقيام المنتدى الوطني لزعماء شعب إيوي بإنشاء آلية رصد مستقلة معنية بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتواصل اللجنة تقديم الدعم إلى هذه الآلية بتزويدها بخدمات الأمانة والمساعدة التقنية. وفي عام ٢٠١٣، عرضت اللجنة وثيقة هامة أثناء المحادثات الدستورية التي أجراها الفريق الاستشاري الدستوري الذي عينته الحكومة. ودافعت تلك الوثيقة على الموقف القائل بأن معاهدة وايتانغي هي الوثيقة التأسيسية لدولة نيوزيلندا، وأن الترتيبات الدستورية السارية في نيوزيلندا، أي قيمها وقواعدها ومؤسساتها وممارساتها، ينبغي أن تنبثق عن تلك المعاهدة. وعلاوة على ذلك، تنص المعاهدة على تعايش نُظم الحكم والقانون في آوتيا روا، وهو الاسم الذي يطلقه شعب الماوري على نيوزيلندا، من أجل إعمال الحق في تقرير المصير للنيوزيلنديين المنحدرين من الشعوب الأصلية وغير الأصلية. وتتمثل تطلعات اللجنة بشأن مستقبل نيوزيلندا في أن يتم تعزيز أحكام الحماية بحقوق الإنسان وأن يزيد الاعتراف الجوهري بالمعاهدة بوصفها الوثيقة التأسيسية لهذا البلد.

٢٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، تم تنقيح دستور نيكاراغوا لتضمينه الإقرار بوجود الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وكفالة تمتعهم بالحقوق والواجبات والضمانات المكرسة في الدستور، وبخاصةٍ حقوقهم في صون وتطوير هويتهم وثقافتهم، وفي

اتباع أساليبهم الخاصة في التنظيم الاجتماعي وإدارة شؤونهم المحلية، وفي الحفاظ على الملكية الجماعية لأراضيهم واستخدامها والتمتع بها وفقا للقوانين الوطنية. وينص الدستور أيضا على الاستقلال الذاتي للمجتمعات المحلية في ساحل البحر الكاريبي. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية الوطنية لنيكاراغوا إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية دعما للوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، والتزمت بمواصلة العمل على تكييف التشريعات الوطنية بما يتماشى مع إعلان الأمم المتحدة ووفقا للدستور. وقامت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في نيكاراغوا، في إطار استراتيجيتها المتعلقة بالتوعية والتثقيف، بإعداد أنشطة تدريبية لعامة السكان والموظفين العموميين بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وشمل ذلك معلومات عن إعلان الأمم المتحدة.

٢٤ - وشاركت اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان في صياغة نصين قانونيين يتعلقان بالنهوض بتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتضمن النص الأول تحديد المبادئ التوجيهية لرصد الامتثال الوطني لقانون حقوق الإنسان في قطاع التعدين. وأقرت تلك المبادئ التوجيهية صراحة بأن الشواغل البيئية شواغلٌ تتعلق بحقوق الإنسان ودعت الحكومةَ إلى تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان من أجل حماية البيئة. وأوضحت تلك المبادئ التوجيهية أيضا أن الآثار السلبية التي تحدثها أنشطة التعدين في البيئة، ومنها التلوث واضطراب سبل كسب العيش والرفاه للأفراد أو المجتمعات المحلية، إذا تم تأييدها بأدلة مادية، ستعتبر إساءات وانتهاكات لحقوق الإنسان. ولا تزال هذه المبادئ التوجيهية قيد نظر المجلس التنسيقي لقطاع التعدين. وشاركت اللجنة أيضا في الجهود الرامية إلى التشجيع على اعتماد مشروع قانون المناطق والأقاليم المحمية التابعة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ويهدف مشروع القانون إلى تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ويسعى إلى الإعمال التام لحقوق الشعوب الأصلية في الفلبين.

دال - متابعة المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية

٢٥ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نظمت الأمم المتحدة المؤتمر العالمي الأول المعني بالشعوب الأصلية. وفي ذلك المؤتمر، قطعت الدول الأعضاء عددا من الالتزامات المتعلقة بمؤسسات حقوق الإنسان. ويتناول هذا الفرع المجالات ذات الأهمية الرئيسية الثلاثة التالية: (أ) خطط العمل الوطنية أو الاستراتيجيات أو التدابير الأخرى الرامية إلى تحقيق غايات إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بالتعاون معها من خلال المؤسسات التي تمثلها؛ (ب) منع وإنهاء جميع أشكال العنف والتمييز ضد الشعوب الأصلية وأفرادها؛ (ج) عمليات

الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد والنهوض بها والبت فيها قضائيا.

١ - خطط العمل الوطنية أو الاستراتيجيات أو التدابير الأخرى الرامية إلى تحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بالتعاون معها من خلال المؤسسات التي تمثلها

٢٦ - في كندا، يقوم فريق عامل بدراسة سبل تشجيع المقاطعات والأقاليم والحكومة الاتحادية على دعم أو تأييد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك من خلال سن التشريعات. وعلى سبيل المثال، تعد صياغة رسائل جوهرية بشأن الحقوق المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة جهدا تعاونيا لتشجيع الحكومة على تأييد الإعلان والامتثال له.

٢٧ - وتشترك اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية واللجنة الوطنية للأراضي وممثلو الشعوب الأصلية والوكالات الحكومية ذات الصلة في وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة.

٢٨ - ودافعت اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان على ضرورة وضع استراتيجية وطنية لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة. ووضعت هذه اللجنة خطة عمل وطنية تستند إلى التوصيات التي قدمتها الحكومة في الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٤، وهي تعتزم إدماج الإجراءات المتعلقة بإعلان الأمم المتحدة في تلك الخطة خلال الأشهر المقبلة. وجرت مناقشات بهدف العمل مع الحكومة ومع الآلية المستقلة لرصد إعلان الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٢٩ - وكما ذُكر أعلاه، قدمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في نيكاراغوا تقريرا عن الاستراتيجية الإنمائية لساحل البحر الكاريبي ومنطقة ألتو وانكي بوكاي، التي أسهمت في زيادة إمكانية الحصول على الخدمات وعززت الفرص والآليات التشاركية من أجل الحد من الفقر والنهوض بالتنمية البشرية.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٧، ستُجرى اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان الاستقصاءَ الوطني بشأن الحالة الراهنة للشعوب الأصلية في البلد من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها المجتمعات الأصلية عن طريق بناء توافق الآراء بين الشعوب الأصلية والحكومة ومنظمات المجتمع المدني الرئيسية. ومن المتوقع أن تمكن عمليات الاستقصاء الوطني ونتائجه النهائية من التفعيل التام لمرصدٍ لحقوق الشعوب الأصلية.

٢ - منع وإنهاء جميع أشكال العنف والتمييز ضد الشعوب الأصلية وأفرادها

٣١ - أفادت اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان أن أطفال السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس ممثلون تمثيلا زائدا في برامج حماية الطفل ونظام الرعاية خارج المترل. وتبين الإحصاءات الحالية أن احتمال وجود أطفال السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس في نظم الرعاية خارج المترل يبلغ ٩,٥ أضعاف احتمال وجود أطفال السكان غير الأصليين في تلك النظم[٤]. وإذ يصادف عام ٢٠١٧ الذكرى السنوية العشرين لصدور التقرير المعنون ''إعادتهم إلى منازلهم''، ستحتفل اللجنة بهذه المناسبة بالدعوة إلى عدم تكرار الممارسات والسياسات التاريخية التي فصلت الأطفال عن أسرهم، وستنظر في سبل الدعوة إلى إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها أطفال الشعوب الأصلية في نظم الرعاية.

٣٢ - وقُبيل آب/أغسطس ٢٠١٦، اشتركت اللجنة الكندية لحقوق الإنسان مع نظيراتها في المقاطعات والأقاليم في تأييد الدعوة إلى وضع خطة عمل وطنية بشأن العنف ضد نساء الشعوب الأصلية، وذلك بسبل منها بدء تحقيق مستقل وشامل في حالات المفقودات والقتيلات من نساء وفتيات الشعوب الأصلية. وقد أعلنت الحكومة الاتحادية في آب/أغسطس ٢٠١٦ أنها بدأت في التحقيق في حالات المفقودات والقتيلات من نساء وفتيات الشعوب الأصلية.

٣٣ - وتعكف اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان على صياغة تشريعات في إطار المادة ١٠٠ من الدستور الوطني، التي تنص على اتخاذ إجراءات إيجابية لفائدة التمثيل السياسي للأقليات والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٤ - وتُصدر اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان بانتظام بيانات وتقارير بشأن منع العنف ضد المرأة، تسلط فيها الضوء على المعدل غير المتناسب لأعمال العنف المرتكبة ضد نساء وأطفال شعب الماوري.

٣ - عمليات الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد والنهوض بها والبت فيها قضائيا

٣٥ - تؤيد اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان مشروع حقوق الشعوب الأصلية في الملكية، الذي يقوده السكان الأصليون وسكان جزر مضيق توريس، والذي يهدف إلى التغلب على

(٤) Australian Institute of Family Studies, "Child protection and Aboriginal and Torres Strait Islander children", Child Family Community Australia Resource Sheet, October 2016. (متاح على الموقع https://aifs.gov.au/cfca/publications/child-protection-and-aboriginal-and-torres-strait-islander-children).

العقبات التي تعترض تحقيق التنمية في الأراضي المملوكة للشعوب الأصلية. ويتفق ذلك مع المادة ٢٦ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، التي تنص على أن للشعوب الأصلية الحق في امتلاك الأراضي والمياه وغير ذلك من الموارد واستخدامها والسيطرة عليها. وخلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، عقد مفوض العدالة الاجتماعية عددا من اجتماعات المائدة المستديرة بشأن التنمية الاقتصادية وحقوق الشعوب الأصلية في الملكية. وحددت تلك الاجتماعات خيارات التصدي للتحديات التي يواجهها السكان الأصليون وسكان جزر مضيق توريس في تهيئة فرص التنمية الاقتصادية دون المساس بحقوق الشعوب الأصلية في مستندات الملكية أو حقوقها المتعلقة بالأراضي. وتشمل هذه التحديات العقبات التي تحول دون الاستفادة من حقوق الملكية، سواء تعلق الأمر بحقوق جماعية، أو بحقوق غير قابلة للتصرف بموجب سندات ملكية الشعوب الأصلية، أو بحقوق مكتسبة بموجب نظم الحق في الأراضي. وتجرى حاليا صياغة مشروع إطار للمضي قدما في تجديد الحوار بين الحكومة الأسترالية والسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس بشأن أراضي أجدادهم وثقافتهم وخياراتهم في مجال التنمية الاقتصادية.

٣٦ - وأصدرت لجنة الحقيقة والمصالحة في كندا تقريرها النهائي في عام ٢٠١٥. وأصدرت اللجنة الكندية لحقوق الإنسان إثر ذلك بيانا علنيا يحث حكومة كندا على تنفيذ ٩٤ دعوة إلى العمل وجهتها لجنة الحقيقة والمصالحة. ويشير عدد من تلك الدعوات إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وأهمية تنفيذه الكامل. وقد التزمت الحكومة الحالية بتنفيذ تلك الدعوات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أعلنت الحكومة عن انطلاق عملية إنشاء مجلس وطني للمصالحة من أجل المساعدة على تنفيذ التوصيات النهائية المبينة في التقرير، والبالغ عددها ٩٤ توصية.

٣٧ - وشاركت اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان في صياغة قانون الأراضي الجماعية لعام ٢٠١٦ وقانون التعدين لعام ٢٠١٦، ودعت إلى العمل بنظام تفويض سلطات الحكومة وإنشاء اللجنة الوطنية للأراضي. وقد وردت آلية السبل البديلة لتسوية المنازعات في دستور كينيا. وتسعى اللجنة الوطنية أيضا إلى جعل آليات العدالة التقليدية تمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

٣٨ - واتصلت باللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان مجتمعاتُ شعب الماوري التي لها شواغل بشأن العملية الحكومية المتعلقة بالتفاوض على تسوية المطالبات الواردة في إطار معاهدة وايتانغي. وتُعرف هذه العملية باسم سياسة التجمعات الطبيعية الكبرى وتركز على المجموعات الأكبر حجما. وترى اللجنة أن من شأن ذلك أن يغفل شواغل بعض المجموعات

الصغيرة (مثل مجموعة هابو) من حيث المشاركة والتمثيل، إلى جانب التأثير على الهوية الثقافية المتميزة لتلك المجموعات وما لها من إمكانات الحصول مباشرة على الفوائد العملية للتسوية التعاهدية المتفاوض بشأنها. وفي إطار استجابة اللجنة في إحدى الحالات، اجتمعت اللجنة مع المجموعة المعنية ومع الوكالة الحكومية المسؤولة عن المفاوضات، وشجعت على مواصلة الحوار للبحث عن حلول واقعية في سبيل التوصل إلى تسويات عادلة ودائمة.

٣٩ - وفي نيكاراغوا، خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٦، حسب إفادة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أصدرت الحكومة ٢٣ من سندات ملكية الأراضي الجماعية لما مجموعه ٣٠٤ مجتمعات محلية من الشعوب الأصلية، تعيش فيها ٥٣١ ٣٩ أسرة. وقد منحت سندات ملكية الأراضي الواقعة في منطقة تبلغ مساحتها ٨٤١,٩٩ ٣٧ كيلومترا مربعا، أي ٣١,٦ في المائة من مساحة البلد.

هاء - خاتمة

٤٠ - خلاصة القول أن ستة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قدمت في ردودها على الاستبيان معلومات عن أعمالها في مجال تسوية النزاعات. وقدمت خمسة منها تقارير عن أعمالها فيما يتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان. وقدم جميع المجيبين معلومات عن التدابير التي اتخذوها لتعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية. وفيما يخص متابعة المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، قدم ستة من المجيبين معلومات عن صياغة استراتيجيات وخطط عمل وطنية واتخاذ تدابير أخرى لتحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة، وقدم أربعة منهم معلومات عن جهوده الرامية إلى منع وإنهاء جميع أشكال العنف والتمييز ضد الشعوب الأصلية، وأفاد ستة منهم عن إطلاق عمليات وطنية للاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد والنهوض بها والبت فيها قضائيا.